

حضرات المُساهمين الكرام،،،

السلام عليكم ورحم الله وبركاته،،،

يُسعديني نيابة عن مجلس الإدارة أن أعرض على حضراتكم التقرير السنوي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

البيئة الاقتصادية والتشغيلية

أظهرت سلطنة عُمان مرونة اقتصادية متواصلة خلال سنة 2025، وذلك بفضل الإدارة المالية الجيدة والتنفيذ الناجح للخطة التنموية الخمسية العاشرة وارتفاع أسعار النفط الخام. حيث لامس متوسط أسعار النفط مبلغ 70 دولارًا أمريكيًا للبرميل الواحد، مقارنة بسعر 60 دولارًا أمريكيًا المُحدد في الموازنة، ما وقر المزيد من الدعم للإيرادات الحكومية التي بلغت 11.76 مليار ريال عماني، أي بزيادة قدرها 5% تقريبًا عما هو مُحدد في الموازنة. وقد مكن هذا المركز المالي القوي من رفع التصنيف الائتماني السيادي لسلطنة عُمان إلى "درجة الاستثمار" من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية الثلاث الكبرى، ما وفر بيئة إيجابية مواتية لازدهار القطاع المالي وتطور أعمال الشركة.

واصل البنك المركزي العماني الاضطلاع بدوره الاستباقي في تعزيز الاستقرار المالي والنمو المستدام وتسهيل الإدماج في الأنشطة المالية. ونتيجة لذلك، ارتفع إجمالي الائتمان الذي قدّمه النظام البنكي إلى 35.01 مليار ريال عماني بحلول نوفمبر 2025، مقارنة مع 32.51 مليار ريال عماني في ديسمبر 2024. ومن المتوقع أن تُسهم المبادرات الرقابية، بما في ذلك تسهيل سداد الشيكات جزئيًا وإعتماد آليات الخصم المباشر، في زيادة سرعة تداول النقد، وهذا من شأنه أن يعزز النشاط الاقتصادي بشكل أفضل.

يتواصل انتهاج سياسات مالية تيسيرية ملائمة خلال السنة. ونتيجة لذلك، انخفض المتوسط المرجح لمعدل الفائدة على إجمالي القروض بالريال العماني إلى 5.446% في نوفمبر 2025، بعد أن سجل 5.645% في نهاية السنة السابقة. وبالنسبة لشركات التمويل والتأجير، فإن هذه البيئة توفر فرص أعمال، ولكنها تُسبب ضغوطًا تنافسية، لا سيما من البنوك التقليدية. وبما أنّ أصول الشركة أغلبها بمعدلات فائدة ثابتة، فإنّ سياسة التيسير وتخفيف معدلات الفائدة تؤدي إلى زيادة صافي هامش الفائدة. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تؤدي خارطة طريق البنك المركزي العماني للخدمات المصرفية الرقمية إلى احتداد المنافسة من شركات التقنية المالية. علما بأن استثمارات الشركة الحالية في مجال القدرات الرقمية تضعها في موقع جيد يؤهلها للمنافسة بفعالية واغتنام الفرص الناشئة عن التطورات التي يشهدها قطاع الخدمات المالية.

على الصعيد العالمي، ظلت الأوضاع الاقتصادية غير مستقرة، حيث تباطأ النمو العالمي إلى حوالي 3.2% في سنة 2025 وسط تصاعد النزعة الحمائية، وإعادة تنظيم سلاسل التوريد، وتزايد المخاطر الجيوسياسية. ورغم هذه المخاطر الخارجية، فقد حافظ الاقتصاد العُماني على متانته، لا سيما فيما يتعلق بنمو الأنشطة غير النفطية، ما ساهم في مزيد تنويع مصادر الدخل ودعم التوسع الاقتصادي.

الأداء المالي ونتائج الأعمال

سجلت الشركة نموًا سنويًا يقارب 5% في إجمالي الانكشاف الائتماني، مدفوعًا بشكل أساسي بالتوسع في محفظة قطاع التجزئة. خلال عام 2025 مقارنة بالعام السابق. كما واصل مجلس الإدارة خلال سنة 2025 استراتيجية التركيز على قطاع الأفراد، مع اتباع سياسة انتقائية في مجال أعمال التمويل العقاري غير المخصصة للأفراد. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة قطاع الأفراد في إجمالي المحفظة خلال سنة واحدة من 59% إلى 62% حتى 31 ديسمبر 2025. وقد مكنت هذه الجهود من المحافظة على استقرار صافي الاستثمار في تمويل الديون في حدود 102 مليون ريال عماني حتى 31 ديسمبر 2025، مقارنة مع 101 مليون ريال عماني في

السنة السابقة، وذلك رغم الزيادة الكبيرة في مخصصات الديون المعدومة.

حققت شركتكم صافي أرباح فاقت 0.8 مليون ريال عماني وأرباحاً تشغيلية زادت عن 4 ملايين ريال عماني للسنة المالية 2025، وقد استُخدم النصيب الأكبر منها لزيادة إجمالي تمويل الديون. وارتفعت الأرباح التشغيلية قبل تغيرات رأس المال العامل إلى حوالي 8.4 مليون ريال عماني في سنة 2025، واستُخدم أغلبها لزيادة إجمالي تمويل الديون بحوالي 8.6 مليون ريال عماني، وسداد مستحقات التجار بحوالي 4 ملايين ريال عماني. لذلك، ورغم الأثر الإيجابي لنمو إجمالي محفظة القروض، فإن الاقتراضات (بما في ذلك الودائع) ارتفعت فقط بحوالي 9.9 مليون ريال عماني في سنة 2025.

### إدارة رأس المال

حافظت شركتكم على قاعدتها الرأسمالية القوية التي تفوق متطلبات الحد الأدنى الذي يفرضه البنك المركزي العُماني والبالغ 25 مليون ريال عُماني. ويبقى مجلس الإدارة ملتزماً بالحيلة والحذر فيما يتعلق بنسبة المديونية لغرض ضمان المرونة وحسن التعامل مع الصدمات المُحتملة الناشئة عن نقص السيولة وحركة معدلات الفائدة وتقلبات أسعار النفط الخام. وفي نطاق ما تسمح به اللوائح السارية والأداء المالي المُحقق وبعد موافقة المساهمين، ينوي مجلس الإدارة مكافأة المساهمين من خلال منحكم توزيعات أرباح، مع المحافظة على رأس مال قوي وسيولة كافية بعد توزيع الأرباح.

### الاستراتيجية

تهدف استراتيجية الشركة الى تحقيق الاندماج والنمو الشامل من خلال تنظيم ورش عمل استراتيجية تفاعلية بين الموظفين والإدارة ومجلس الإدارة.

ومن خلال التركيز المتواصل على تعزيز قطاع الأعمال الأساسية المُتمثل في تمويل الأفراد واتباع نهج انتقائي لقطاع تمويل الشركات، فقد مكن الاختيار الائتماني الحكيم لشركتكم من تحقيق تحسن تدريجي في جودة المحفظة المالية. وتم إعادة تنظيم عروض منتجات التجزئة لتلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل، ما ساهم في تحقيق نمو قوي في جميع القطاعات. وبفضل الملاءمة الجيدة للمنتجات، فقد تم تسعير القروض الجديدة بشكل تنافسي، ما نتج عنه ارتفاع متوسط العائد على الأعمال الجديدة من حوالي 10.1% في سنة 2020 إلى أكثر من 13% في سنة 2025. وقد عزز ذلك نسبة الأصول ذات العائد المرتفع في المحفظة، وجعل الشركة تستفيد من الرافعة التشغيلية في بيئة تشهد انخفاضاً في معدلات الفائدة.

تماشياً مع فلسفتها المُتبعة في مجال إدارة المخاطر، عززت الشركة ميزانيتها العمومية خلال سنة 2025 من خلال زيادة المخصصات للتخفيف من مخاطر الائتمان وتعزيز احتياطات السيولة. وقد ارتفعت نسبة تغطية الأصول المتعثرة الى أكثر من 85% في 31 ديسمبر 2025، بعد أن كانت أقل من 78% في السنة السابقة، وذلك بفضل السياسة الحذرة في تكوين المخصصات بمعدلات تفوق المتوسط المتوفر في القطاع المالي، حيث تملك الشركة ثاني أعلى نسبة تغطية للمخصصات. وقد واصلت الشركة التركيز على تنويع مصادر التمويل، مع الاعتماد بشكل متوازن على التسهيلات المصرفية وودائع الشركات. وارتفعت حدود التمويل المصرفي غير المستخدمة بنسبة 434% مقارنة مع الفترة نفسها من السنة السابقة، في حين شهدت ودائع الشركات نمواً قياسياً بنسبة 58% لتصل إلى 38.5 مليون ريال عماني، ما يعكس متانة العلاقة مع المُودعين وشركاء التمويل. وفي ضوء توفر السيولة وتوقعات السياسة النقدية المواتية، استثمرت الشركة الحد الأقصى المسموح به رقائياً في سندات الشركات عالية السيولة بهدف تحقيق أقصى عوائد للمساهمين، مع المحافظة على مركز سيولة قوي.

لقد حصلت الشركة على جميع الموافقات الرقابية اللازمة لإصدار برنامج سنداتها. وسيتولى مجلس الإدارة والإدارة تحديد التوقيت الأمثل لإطلاق الشريحة الأولى بهدف تحسين تطابق آجال الاستحقاق دون التأثير سلباً على تكلفة التمويل، مع العمل في الوقت نفسه على تنويع مصادر التمويل.

### رأس المال البشري

يُدرِك مجلس الإدارة أن رأس المال البشري محرك أساسي لدعم الأعمال وخلق القيمة على المدى الطويل. وفي إطار التزامه بتطوير المهارات، وافق مجلس الإدارة على العديد من برامج الدراسات العليا والتدريب على رأس العمل. وخلال سنة 2025، رعت الشركة ثلاثة خريجين عُمانيين لتلقي تدريب شامل للحصول على شهادة جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين ضمن برنامج تطوير مُنظَّم، مع أحقية المشاركين الناجحين في الارتقاء الوظيفي بشكل أسرع. علماً بأن التزام الشركة المستمر بتطوير الكوادر البشرية الماهرة عبر برنامج تدريب جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين حظي بالاعتراف والتقدير وتم تجديد تصنيفها كجهة توظيف ذهبية معتمدة من جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين. وتعتزم الشركة توسيع نطاق هذه المبادرة في السنوات القادمة. وبالتوازي مع ذلك، واصلت الشركة الاستثمار في تطوير موظفيها من خلال تنظيم دورات تدريب داخلية وخارجية وبرامج تعليمية عن بُعد.

حافظت الشركة على نسبة تعمين تفوق 90% طوال سنة 2025، ما يعكس التزامها الشديد بتطوير القوى العاملة الوطنية.

### التميز الرقمي

تمثّل التقنية عنصراً أساسياً في استراتيجية الشركة وقيمتها المقترحة. خلال سنة 2025، أطلقت الشركة منصة متطورة لإدارة القروض إلكترونياً بالكامل، ما عزز الكفاءة والحوكمة وتجربة العملاء. كما أن اعتماد إجراءات التحقق الإلكتروني من هوية العملاء ("□□□□ □□□□")، والتوقيع الرقمي على الطلبات، والمصادقة الرقمية للأمنة على اتفاقيات التمويل، ساهم في تعزيز الضوابط التشغيلية ومنع الغش والاحتيال.

خلال سنة 2025، ركزت الشركة على تعزيز أنظمة الرقابة التشغيلية الأساسية من خلال إدخال الأتمتة. وتم دعم عمليات التحصيل عبر أنظمة معلومات إدارية مُتطورة وتقارير مُهيكلّة، ما مكن من مراقبة أداء المحفظة عن كثب والمتابعة الآنية للحسابات المتعثّرة. إضافة إلى ذلك، تم تعزيز إطار الرقابة القانونية من خلال اعتماد آليات تنبيه داخل النظام ومراجعات دورية، ما يدعم تحسين الرقابة والامتثال ويُمكن من تسوية المسائل القانونية في الوقت الملائم. وقد ساهمت هذه الإجراءات في تحسين الانضباط التشغيلي وتعزيز ممارسات إدارة المخاطر.

خلال السنة، حققت الشركة إنجازاً هاماً في مسيرة تحولها الرقمي من خلال تطبيق نظام متكامل وشامل مع أحد البنوك الرائدة لمعالجة عمليات الخصم المباشر عبر واجهات برمجة تطبيقات آمنة. ويُمكن هذا الحل كامل الأتمتة من المعالجة السلسة للعمليات، بدءاً من تقديم العميل لطلبه، مروراً بالتحصيل والتسوية، وصولاً إلى استرداد الديون، وذلك عبر إصدار وتقديم المستندات المطلوبة بشكل آلي. وقد عززت هذه المبادرة مرونة العمليات التشغيلية من خلال اعتماد أنظمة رقابة فعّالة، وتقليل التدخل اليدوي، وتحسين المعالجة الآلية الكاملة. ونتيجة لذلك، استطاعت الشركة تحسين تجربة العملاء بشكل ملحوظ من خلال تقليص مدة إنجاز المعاملات، من تقديم الطلب إلى صرف التمويل، وتحسين الدقة والشفافية وتعزيز موثوقية الخدمات. كما سيُحقق هذا التحول مكاسب ملموسة من حيث الكفاءة وتحسين الامتثال وقابلية التغيير والنمو في المستقبل، وسيرتقي بالشركة في منظومة الخدمات المالية ويضعها في مصاف المؤسسات الرقمية المتقدمة والحريصة على إرضاء عملائها.

كذلك، فقد ركزت الشركة على خفض النفقات قدر الإمكان من خلال الاستخدام الأمثل للأنظمة التقنية. ونتيجة لذلك، انخفضت المصاريف التشغيلية إلى 30.8% في سنة 2025، مقارنةً مع 36.1% في السنة السابقة. وتسعى الشركة في المستقبل إلى استخدام الحلول الرقمية حيثما أمكن ذلك لغرض تقليل النفقات العامة.

### المسؤولية الاجتماعية للشركة

تماشياً مع الأولويات الوطنية لسلطنة عُمان ورؤية ٢٠٤٠، تلتزم الشركة بتحقيق نمو مستدام ومسؤول. خلال السنة، ساهمت الشركة، بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، في تنفيذ مبادرات تهدف إلى ترويج العسل والتمور العُمانية، ودعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخلق فرص عمل.

تعمل الشركة تدريجياً على مواءمة عملياتها مع مبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. وتشمل المبادرات الرئيسية تقليل الأثر البيئي من خلال التحول الرقمي، وتعزيز رفاهية الموظفين، ودعم تنمية المجتمع. وتساهم العمليات الرقمية، مثل منح الائتمان إلكترونياً، والمدفوعات بين الشركات، وتحصيل المدفوعات عبر الخصم المباشر، في خفض استهلاك الورق وتحسين الكفاءة التشغيلية.

وفي إطار مبادرات مسؤوليتها الاجتماعية، قدّمت الشركة مساهمة اجتماعية بقيمة 20 ألف ريال عُماني إلى صندوق تقاعد موظفي شرطة عُمان السلطانية، وواصلت دعم تنمية الشباب من خلال برامج تدريبية متخصصة للشباب العماني. كما تعمل الشركة على تطوير الاستراتيجيات الرامية الى توسيع نطاق تمويل مشاريع الطاقة النظيفة والمتجددة، بما يساهم في تحقيق أهداف الاستدامة الوطنية.

## حوكمة الشركات

إن شركتكم ملتزمة كل الالتزام بأعلى معايير الحوكمة وأخلاقيات المهنة والشفافية. ويتولى مجلس الإدارة الإشراف الفعلي على تنفيذ استراتيجية الشركة وإدارة المخاطر وأنظمة الرقابة والأداء وعناصر الاستدامة لغرض تحقيق أهداف الشركة على المدى الطويل وخلق قيمة مستدامة لأصحاب المصلحة. كما تضمن الشركة الامتثال لأعلى معايير اللوائح وأنظمة الرقابة الداخلية.

## الرؤية المستقبلية لسنة 2026

هناك توقعات إيجابية بشأن سنة 2026، حيث يرى صندوق النقد الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي الإسمي لسلطنة عُمان سينمو بحوالي 4%، يليه نمو بنسبة 3.7% و4.1% في سنتي 2027 و2028 على التوالي، وذلك بدعم من التوسع المتواصل في قطاعات الخدمات اللوجستية والسياحة والصناعات والطاقة المتجددة، وازدهار أنشطة القطاع الخاص بقيادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي ضوء هذه المعطيات، تعتزم الشركة الاستفادة من الفرص الناشئة من خلال تقديم حلول تمويل مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات العملاء، وأتمتة عملية دراسة القروض من البداية إلى النهاية، وتوسيع القنوات الرقمية، وتعزيز تجربة العملاء، بما في ذلك إطلاق تطبيقات طلب القروض عبر الهاتف النقال، والصرف الفوري، واعتماد خيارات السداد الجزئي والسداد عبر الخصم المباشر.

نحن على دراية تامة بالمخاطر الرئيسية الكامنة في قطاع التمويل والتأجير، مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار الفائدة، وعدم التوافق بين الأصول والالتزامات، ومخاطر السيولة، والمتطلبات الرقابية المتغيرة، وزيادة المنافسة من البنوك وشركات التقنية المالية، وتخضع هذه المخاطر لإدارة فعالة من خلال تطبيق معايير اكتتاب حذرة، وتعزيز المخصصات وتغطية الأصول المتعثرة، وتنويع مصادر التمويل، والمحافظة على احتياطات سيولة قوية، والممارسات المنضبطة في إدارة الأصول والالتزامات، إضافة إلى الإشراف المستمر من قبل الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

## شكر وعرفان

أتشرف، نيابة عن مجلس الإدارة والشركة، بأن أرفع إلى المقام السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المُعظم - حفظه الله ورعاه - أسمى آيات الشكر والعرفان على قيادة جلالته الحكيمة ورؤيته السديدة، راجين من العلي القدير أن يُوفق جلالته لقيادة سلطنة عُمان إلى أعلى مراتب الرخاء والنماء والازدهار.

وأودُ أن أتوجه بالشكر إلى حكومة سلطنة عُمان والبنك المركزي العُماني وهيئة الخدمات المالية (الهيئة العامة لسوق المال سابقًا) والجهات الرقابية الأخرى على دعمهم وتوجيهاتهم المُتواصلة. كما نُعربُ عن امتناننا للعملاء على رعايتهم ودعمهم المُستمر وللبنوك التي نتعامل معها على ثقتهم ودعمهم الدائم ولجميع المساهمين على الثقة التي أولوها إلى مجلس إدارة شركتهم. ونيابة عن مجلس الإدارة، أودُ أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لإدارة الشركة وموظفيها على إخلاصهم وتفانيهم في العمل والتزامهم ودعمهم لنا.

نيابة عن مجلس الإدارة

فيصل بن محمد اليوسف

□□□□□□ □□□□ □□□□

\*\*\*\*\*